

فهرس الموضوعات

٥	مقدمة الطبعة الجديدة
٧	ترجمة موجزة للمؤلف
٩	من البحوث المقارنة للمؤلف
١١	كلمة المؤلف
١٢	الفقه السياسي الإسلامي لم يعالج بالاستقراء والتحليل المنطقي موضوعاً وحكماً ومقصداً : ١٢
	المنهج الأصولي في الاجتهاد التشريعي يفرض اعتبار الظروف في الاستدلال، لما لها من أثر في تشكيل
١٢	علة الحكم :
١٤	الاجتهاد التشريعي السياسي مستمر أبداً لاعتماده الأصول العامة، وفقه المصالح :
١٤	المنهج العلمي الذي ينبغي أن يلتزم في الاجتهاد التشريعي السياسي هو الاستقرائي التحليلي الغائي :
١٧	أعلام الفقه السياسي الإسلامي اتخذوا المنهج الفروع التفصيلي :
	طبيعة الحقيقة الدينية في التشريع الإسلامي بما هي خصيصة جوهرية تجعل العمل السياسي عنصراً أساسياً
٢٠	في مفهوم العبادة :
٢٢	فلسفة التشريع هي التي ينبغي أن تتخذ محوراً للبحث العلمي في الفقه السياسي :
٢٣	حقيقة الفلسفة التشريعية في الإسلام :
٢٤	أ- خصيصة المعقولة والمنطقية وما يتفرع عنها في التشريع السياسي الإسلامي :
٢٦	خصيصة المعقولة والمنطقية في التشريع السياسي الإسلامي تتنافى مع الاستهواء والتقليد :
٢٧	التشريع السياسي الإسلامي لا يقوم على فراغ عقائدي وأخلاقي وإنساني :
٢٨	الثقة العظمى التي أولاها الإسلام للعقل البشري تبدو في احتكامه إليه في أعظم قضاياها، فالتشريع والعقل صنوان :
٢٩	المنطلقات الأساسية للسعي الحيوي المسؤول في الإسلام، تقوم على حقائق يقينية تنهض بالأصالة والذاتية :
٣٠	حرية الإرادة الإنسانية أصل عتيد لا يتنافى مع عقيدة القدر الإلهي :
٣٢	العقائد الإسلامية الثابتة يقيناً بالأدلة العقلية ترتبط بالمواقف الحيوية الحاسمة في تقرير المصير :
٣٣	الفرق بين القضاء والقدر عقيدة، وبين المقضي به الذي لا تجوز الاستكاثة له إذا كان شراً أو عدواناً :
٣٣	لا يفرق الإسلام بين معاهد العزة في الواقع الوجودي، وبين الدين وقيمه العليا من حيث الاعتبار :
٣٥	منطقة التشريع السياسي الإسلامي تعتمد العقل أساساً لإدراك حقائق العلم باعتبارها منطوقاً وموضوعاً لأحكامه :
	أ- خصيصة العلم، منطوقاً وموضوعاً للحكم التكليفي بعامة، والسياسي بخاصة، فضلاً عن سائر مقومات التقدم
٣٥	الإنساني :
٤٠	ب- خصيصة الشمول بأبعاده المختلفة، موضوعياً، وإنسانياً، وفطرياً، وزماناً ومكاناً، وما يتفرع عنها :
٤١	خصيصة التوازن بين المادة والروح، هي المشكلة الإنسانية التي تولى الإسلام حلها :
٤٣	انعكاس أثر خصيصة الشمول بأبعاده المختلفة على مفهوم «المصلحة العامة» في التشريع السياسي الإسلامي :
	خصيصة التوازن بين المصالح الجزئية بعضها قبل بعض من جهة، وبينها وبين المصلحة الإنسانية العليا من جهة
٤٤	أخرى، على أساس من الواقعية والموضوعية والعدل :
٤٤	ج- خصيصة العالمية وما يتفرع عنها :
٤٧	تحريم العنصرية في التشريع الإسلامي تقتضيه خصيصة عالميته وإنسانيته :

- العنصرية أساس المشكلات الدولية، والعامل الأول في استثناء وباء الاستعمار على نطاق عالمي، لتكون أمة هي أربى من أمة: ٤٨
- مرد الفضل في تسوية الأوضاع الدولية على أساس من الحق والعدل: ٤٩
- يرفض الإسلام اتخاذ الاختلاف في الألوان واللغات أساساً للتمييز العنصري في السياسة والحكم: ٥٠
- اختلاف الألوان واللغات أثر للقوة المودعة في الإنسان فطرة التي تُقدره على التكيف والتجاوب مع آثار البيئات: ٥١
- لا أثر لأعراض البيئة من اختلاف الألوان واللغات على جوهر الفطرة الإنسانية: ٥١
- وحدة جوهر الفطرة تستلزم الاستواء في الاعتبار الإنساني، والتكافؤ في الحقوق الإنسانية للإنسان: ٥١
- الاختلاف في الألوان واللغات والأجناس مدعاة إلى التعاون الإنساني في دائرة البر: ٥٢
- الاتساق المنطقي بين خصيصة الشمول، ووحدة التكوين الفطري، يفسر مبدأ المساواة، والعدل المطلق، وحقاً إنسانياً مشتركاً بين البشر: ٥٤
- القوة - في منطق الإسلام - سند للحق والعدل، ولكنها لا تمثل العدل في ذاتها: ٥٦
- جوهر العلاقات الإنسانية والسياسية والدولية في التشريع السياسي الإسلامي واحد، أيّاً كان أطرافها، لاستنادها أساساً إلى معيار واحد، هو العدل المطلق، وهذا يتسق مع خصيصة الشمول بأبعاده المختلفة: ٥٨
- الإسلام لم يكتف بتأصيل مبدأ العدل المطلق في التعامل، أو التدبير السياسي، داخلاً وخارجاً، بل جاوزه إلى الإحسان والفضل: ٥٩
- ربط الإسلام مبدأ التعاون الإنساني والتواء بل الحضاري بأصل عقائدي هو التقوى: ٥٩
- تنافي ما استقر من مفهوم العدل في الفلسفة... الفلسفة السياسية الرومانية، مع مفهوم العدل المطلق في الإسلام الذي لا يتصور الانفصال فيه بين السياسة والمثل العليا الخالدة: ٦٠
- الإسلام يرفض مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة» في العلاقات الدولية، بل يقومهما بمعيار واحد، هو الدين والفضيلة، بحيث يصبح المعنى الديني قوام العمل السياسي: ٦٣
- العقيدة - في الإسلام - عنصر جوهري في تشريعه بوجه عام، والسياسي منه بوجه خاص، ضماناً لثبات الخلفيّة الأخلاقية للنشاط الإنساني بعامه، والسياسي بخاصة ٦٨
- أرسى الإسلام مبدأ حرية الدين، كيلا يكون الاختلاف فيه عقبة في سبيل تحقيق سياسته في الإصلاح العالمي: ٦٩
- الإسلام يوجب احترام الأديان السماوية، والبرّ والإقسط إلى المخالف في الدين: ٦٩
- مبدأ وحدة السياسة الخارجية في السلم والحرب: ٧٠
- لا يجوز عقد السلم مع العدو مع قيام منابذ فريضة الجهاد شرعاً: ٧١
- مبدأ قدسية المعاهدات في الإسلام تمكيناً للاستقرار والسلم القائم على العدل: ٧٢
- تكيّفت العلاقة بين الأمة ومن يتولى أمرها، بكونها علاقة نيابة شرعية واقعية: ٧٣
- سيادة الدولة منوطة بالتشريع نفسه: ٧٤
- سيادة الأمة تتمثل في سلطتها في التولية عن طريق الشورى السياسية، وفي النقد التزیه، والاجتهاد التشريعي على أصول مقررّة، لا في إنشاء تشريع مبتدأ: ٧٥
- قاعدة المسؤولية المتبادلة بين الراعي والرعية: ٧٦
- مقدّمة: مفاهيم عامة في السياسة والحكم** ٨١
- فلسفة العلاقة التي أقامها الإسلام بين قواعد تشريعه السياسي وبين فطرة التكوين الإنساني: ٨١
- آ. الإسلام بث في روع الإنسان أنه ذو رسالة قد حملها، وعليه أداؤها، لتفسير حقيقة استخلافه في الأرض، معنى ومقصداً: ٨٣

- ب- مهمة تعمير الكون: وتحقيق المصلحة الإنسانية العليا للمجتمع البشري، قد أعد لها الإنسان إعداداً فطرياً خاصاً، ظاهراً وباطناً، تمكيناً له من النهوض بها، ولا سيما ما أوتي من المواهب والملكات العليا: ٨٣
- ج- الإسلام يؤصل الفرق بين المادية الظاهرة للفعل، وجوهرية التي هي صدى للملكات الباطنة: ٨٥
- د- وحدة الغاية من شأنها أن تستقطب النشاط الحيوي بوجه عام، والسياسي بوجه خاص، للحاكم والمحكوم على السواء: ٨٦
- هـ- وحدة الغاية في التشريع السياسي الإسلامي تنهض بها قيم عليا موضوعية، تكمن وراء صيغته ونصوصه، تعتمد عوامل ثلاثة لتحقيقها عملاً: وازع الدين، ومنطقية العقل، وخلقية الإرادة، وهي مناشئ الالتزام السياسي: ٨٩
- و- التشريع السياسي الإسلامي غائي مثالي وواقعي يفترض الانحراف عن الغاية، فيقوم الواقع إلى ما ينبغي أن يكون: ٩٠
- ز- الإسلام يرفض مبدأ سياسة الأمر الواقع في العلاقات الدولية رفضاً باتاً فلا يعرف السلبية في مواقفه تجاه وقائع السياسة الدولية: ٩٠
- ح- التكافل السياسي في الإسلام أصل عتيد ملزم: ٩٢
- ط- استثمار الإسلام الغرائز الفطرية، بتوجيهها إلى غاياته بأمرين: بالتشريع الملزم، وبالملكات الإنسانية العليا: من العقل والوجدان والإرادة، والفلسفة التي يقوم عليها هذا التوجيه: ٩٤
- ي- التشريع السياسي الإسلامي يؤصل مبدأ الكرامة الإنسانية لمن أسلم ومن لم يسلم، وهذا المبدأ أصل الحقوق والحريات، ثم لا يني يشرع من الأحكام العملية التفصيلية ما يجعل تحقيق مفهوم هذا المبدأ أمراً واقعاً. ٩٦
- ك- التشريع السياسي الإسلامي يرى أن جدارة الإنسان بالسياسة أساسها أصالة الطبيعة الخيرة في فطرة تكوينه، والتمرد عارض له أسبابه ودواعيه الطارئة: ٩٨
- ل- الحقيقة الدينية في الإسلام، وإن انطلقت من العقيدة كأساس لها، غير أن هذه الحقيقة ليست عنصراً روحياً محضاً، بل يتسع مفهومها وبصفة أساسية، ليشمل مبادئ التكليف، والغاية القصوى المحددة منها، بحيث جعلت كافة وجوه النشاط الحيوي للإنسان يؤول إلى أن يكون عبادة، وفي مقدمتها النشاط السياسي ١٠٢
- م- العقيدة التي انطلقت منها الحقيقة الدينية، إرادية، لا إكراه فيها، وكذلك الأعمال أساسها حرية الاختيار: ١٠٣
- ن- عقيدة القضاء والقدر وبعدها السياسي في منطق القرآن الكريم: ١٠٤
- ١- الإسلام يعتمد الدليل العقلي في إثبات عقائد الدين، وحقائق العلم: ١٠٥
- ٢- المفهوم الجبري لعقيدة القضاء والقدر فرية قديمة دحضها الإسلام واعتبرها خرساً وتكديباً في الدين: ١٠٧
- ٣- الحجة البالغة وجه الحق، لله على خلقه، تجلية لحقيقة القضاء والقدر، وإلزاماً لهم بتبعية التكليف القائم على الحرية المسؤولة: ١٠٩
- ٤- عناصر الحجة البالغة لله على خلقه، في منطق القرآن الكريم، إلزاماً بتبعية التكليف، وتقريراً لسنة الابتلاء، ومبدأ المسؤولية والجزاء، عدلاً، وإبطالاً لحجة الجبرية، وتأصيلاً لحرية الاختيار المسؤولة: ١١٠
- حجة دلالة العقل، وبداية الحس، على اختيار الإنسان لأفعاله: ١١٢
- أولاً: الهداية الإلهية ضرورة للتبيين، وإيقاظ العقل من حذر الوهم، والغفلة، أو الاستهواء والتقليد: ١١٤
- ثانياً: إرسال الرسل، وإزالة الشرائع السماوية، إلزاماً بالحجة وتبعية التكليف والمسؤولية، لقوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. ١١٤
- ثالثاً: حاشة «البصيرة» الوجدانية الفطرية الملهمّة: ١١٥
- رابعاً: الإرادة الحرة: ١١٦
- خامساً: الإرادة إذا أطلقت انصرفت إلى مضمونها الحقيقي، في مفهومها القرآني: ١١٦
- سادساً: التلازم قائم بين العقل والإرادة وجوداً ومضموناً، وحجية: ١١٧

- سابعاً : القرآن الكريم لا يبذل حقائق الأشياء الثابتة ، ولا يطلق الأسماء على نقائضها : ١١٧.....
- ثامناً : حرية العقل وحرية الإرادة متلازمتان في المفهوم القرآني : ١١٨.....
- تاسعاً : القرآن الكريم يؤصل المسؤولية كلاً عن الفعل والنتيجة معاً ، ولا يُعرفُ الفصل بينهما : ١٢١.....
- عقيدة القضاء والقدر في بعدها السياسي تجعل تقرير مصير الأفراد والأمم رهناً بالإرادة الإنسانية الحرة : ١٢٣.....
- الملكات العليا في الفطرة الإنسانية من عناصر الحجّة البالغة ، إلزاماً بالمسؤولية : ١٢٤.....
- عاشرأ : من لوازم القول بالجبرية انهيار أصول الفضائل ، ونسبة الكفر والشرك والمعاصي إلى الله تعالى : ١٢٤.....
- الحادي عشر : إرادة الإنسان أو مشيئته الحرة ، لا تخرج عن مشيئته تعالى المتعلقة بالسُنَنِ الكونية ، ونواميس الحياة الإنسانية ، لكن جوهر كلٍّ من المشيئتين مختلف اختلاف المخلوق عن الخالق : ١٢٥.....
- الثاني عشر : تصرف المشيئة الإلهية في السنن العامة تكويناً ، لا يتعلق به سخطه ولا رضاه سبحانه : ١٢٧.....
- الثالث عشر : لا يملك الإنسان في السنن العامة الإلهية نقضاً ولا تبديلاً ، إذ سَعِيهِ الحُرُّ المسؤول في نطاقها : ١٢٧.....
- وقوع الإشراك ، والكفر ، واجترار المعاصي والسيئات نتيجة لقيام سنّة الابتلاء وضَعاً إلهياً ، وتصرفاً تكوينياً : ١٢٨.....
- الرابع عشر : المشيئة الإلهية - في منطق القرآن الكريم - تختلف عنها في منطق المشركين ، والجبرية ، حقيقةً ، ومفهوماً . ١٢٩.....
- الخامس عشر : الفرق بين السنّة الإلهية العامة في التكليف ، وبين التكليف نفسه أمراً ونهيأً : ١٣٠.....
- الإنسان حُرٌّ مختار في نطاق المشيئة الإلهية ، لا يتعدّاها ، ولكن مشيئة الإنسان ليست عين مشيئته تعالى ، كما زعم الجبرية ، والمحتجون بالقدر على الشرك : ١٣١.....
- السادس عشر : خضوع الإنسان للسنن الإلهية العامة ، في الكون ، وفي فطرته ، لا ينافي كونه حُرّاً : ١٣٢.....
- الأدلة على التلازم بين سنة الفطرة ، وسنة التكليف ، في منطق القرآن الكريم : ١٣٢.....
- السابع عشر : ينبغي التفريق بين عقيدة القضاء والقدر ، من حيث هي سنّة إلهية عامة ثابتة ، بمقتضى تصرفه تعالى فيها تصرفاً تكوينياً ، وبين «المقتضي» به» أثراً لتلك السنّة كما يقول الإمام القرافي : ١٣٦.....
- الثامن عشر : منافاة القول بالجبر ، لمقتضيات العزة الإلهية التي استخلف الله المؤمنين فيها : ١٣٩.....
- س - التشريع الإسلامي السياسي لم يغفل (مبدأ المنفعة) سواء على مستوى الأفراد ، أم المجتمع والدولة ، فأساسه - كما هو معلوم - جلب المصالح ، ودرء الأضرار والمفاسد ، المادية والمعنوية ، ثم إقراره المصلحة العامة ومقتضياتها في جميع شؤون الحياة ، فروضاً كفاثية ، وحَقّاً جوهرياً للمجتمع ، وشخصيته المعنوية التي تنبثق منها إرادته العامة الحرة ، وتطلق من تصوّر موحد صاغته القيم العليا ، وتمثلت هذه الإرادة العامة الحرة في الصفوة المختارة من العلماء ، وأهل الخبرة والتخصص العلمي الدقيق ، في شؤون الدين وشؤون الحياة معاً ، تحقيقاً (للتوازن) بين المادة والروح ، ومطالب الدنيا ، ومطالب الآخرة ، فضلاً عن إقراره المصالح الفردية قيمةً محورية في أصل تشريعه . ١٤١.....
- ع - مبدأ التكافل السياسي والاقتصادي ، يقتضي العمل بمبدأ المنفعة بوجهيها : المادي والمعنوي ، ولكن على وجه يؤكد مبدأ الكرامة الإنسانية : ١٤٣.....
- ف - مبدأ القوة في الإسلام يختلف عن نظيره في تصور فلاسفة السياسة العالمية مفهوماً وهدفاً : ١٤٥.....
- ص - الإسلام إذ يأخذ بمبدأ المنفعة ، ويُنزل المال - باعتباره أصل المنافع ومصدرها لها - منزلة من الاعتبار ، ويُقدِّره قدره ، ويعتبره في تشريعه السياسي - سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي ، أو على مستوى الدولة - مقصداً أساسياً من المقاصد الخمسة الضرورية ، بل عنصراً مُقَوِّماً للدولة ، أقول : إذا يقف الإسلام من مبدأ المنفعة هذا الموقف ، يحدد مضمون المنفعة التي يطلق عليها الأصوليون (المصلحة) بضوابط وشروط بحيث يجعله مغايراً لمفهوم المنفعة في مذهب «بنثام» ومن تبعه من فلاسفة السياسة الراديكاليين كما أشرنا ، وبيان ذلك : ١٤٧.....

- ق - لا يقصد الإمام الغزالي من وصفه للدولة بكونها حارسة ذلك المعنى الذي كان سائداً في الفلسفة السياسية في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مفهوماً للدولة: ١٥٣
- ر - القوة المادية للدولة - في التشريع الإسلامي - قائمة على أساس (البيئات) التي جاءت بها الهداية الإلهية: ١٥٤
- ش - وحدة الدين والدنيا هي محور بحوث فقهاء السياسة في الإسلام: ١٥٦
- ت - الحاكم الأعلى في الدولة - في نظر الإسلام - لا يستمد ولايته العامة من قوى غيبية؛ إذ ليس له من سلطان ديني على الناس، يتصرف أو يتحكم بموجبه في مصائرهم، دنيوياً ودينياً وأخروياً، بمقتضى ما يسمى بالحق الإلهي المقدس، ودون أن يسأل عما يفعل، بل هو فرد عادي يستمد ولايته من الأمة التي اختارته نائباً عنها بمحض اختيارها الحر، وهو مسؤول أمامها، فضلاً عن مسؤوليته الدينية أمام الله تعالى، والأمة هي صاحبة المصلحة الحقيقية: ١٥٧
- ث - خضوع كل من السلطة السياسية في الدولة، ومواطنيها، للمبادئ العامة، والقيم العليا التي تضمنها دستورها الثابت المكتوب الذي جاء به الإسلام، يجعل من دولته أول دولة دستورية نشأت في العالم، ولا تجد «السيادة» مشكلة في فقهاء الدستوري: ١٥٩
- خ - الفقه السياسي الإسلامي نوعان: فقه عام ثابت، وآخر متطور يرجع إلى قواعد سياسة التشريع فيما لا نص فيه: ١٦١
- مفهوم السياسة الشرعية في الإسلام: ١٦٢
- مبررات السياسة الاستعمارية المختلفة، قد انهارت أمام خصائص التشريع السياسي الإسلامي ومقاصده الأساسية: ١٧٧
- الشروط الهامة في مشروعية المعاهدات الدولية: ١٨٨
- أولاً - إقامة الدين على أصوله المستقرة: ١٩٨
- ثانياً - حفظ النفس (حق الحياة): ٢٠٥
- عصمة النفس الإنسانية - في الشرع - حق وواجب معاً: ٢٠٦
- حرمة قتل المعاهد المستأمن: ٢١١
- مبدأ المحافظة على العناصر المعنوية للشخصية الإنسانية (من المقاصد الحاجية): ٢١٣
- هـ - توفير الحريات العامة، تأكيد للكرامة الإنسانية: ٢١٥
- ت - الأصول الكلية في التشريع السياسي لا تستمد قيمتها من مجرد كونها مفاهيم ذهنية مجردة، أو فلسفية يدعمها المنطق والمعقولة فحسب، بل من حيث قابليتها للتطبيق، وفي حدود الاستطاعة أو الطاقة البشرية، نفيًا للحرج والإعانت، وتعلقها بالسلطة العليا في الدولة التي أنيط بها ترجمتها إلى الواقع المعيش عملاً، وأوضاعاً قائمة في المجتمع: ٢١٧
- التشريع السياسي الإسلامي ظاهرة حضارية إنسانية عالمية: ٢١٩
- الباب الأول: خصائص التشريع الإسلامي في السِّيَاسة والحُكم** ٢٢٣
- أدلة نوعي المسؤولية على وجوب النهوض بإقامة المرافق العامة للدولة، ومؤسساتها، وما تقتضيه مصلحتها العليا بوجه عام، مهما تنوعت وتعددت أثراً للتقدم العلمي والحضاري: ٢٢٨
- الفلسفة التشريعية التي يقوم عليها هذا الأصل في التشريع السياسي الإسلامي: ٢٣٣
- وجه اتصال التسامح بمبدأ العدل المطلق في الإسلام: ٢٣٩
- مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام، بما هو قائم على أصول العدل فيه، فالمخالف مشمول بحكمه كالمسلم، سواء بسواء: ٢٤٠
- السُر في بلوغ الإسلام شأواً بعيداً من التسامح تجاه مُخالفيه: ٢٤٤
- الدولة - في نظر الإسلام - تقوم على (العلم) بجميع فروعه النظري والتجريبي، وما انتهى إليه من التقنية في كل عصر: ٢٥٣

الباب الثاني: قواعد الحكم في التشريع الإسلامي	٢٧٣
أول دستور للدولة الجديدة في المدينة (الصحيفة) :	٢٧٤
وجوب إقامة الدولة، وجهاز الحكم فيها، ثبت بالتشريع الإسلامي نفسه، كتاباً وسنة وبالإجماع وبالمعقول .	٢٧٥
تمجيد فلاسفة السياسة في الإسلام للدولة مشتق من عظم المهمات والوظائف المنوطة بها :	٢٨٢
أهم قواعد السياسة الخارجية في الإسلام :	٣٠٠
مقارنة أصول الفكر السياسي الوضعي بقواعد التشريع السياسي الإسلامي، مع النقد والتوجيه :	٣١٦
نظرية الشورى في التشريع السياسي الإسلامي :	٣٥١
هل الشورى شرط تتوقف عليه مشروعية الولاية العامة ولزومها؟	٣٥١
تحديد عناصر مجلس الشورى، أو أهل الحل والعقد (مجلس الشورى) :	٣٦٦
يجب إعطاء رئيس الدولة سلطة تقديرية في تعيين بعض عناصر الكفاءات الممتازة في الدولة إذا أخطأهم الانتخاب الحر، وكانت الدولة - في ظروف من الظروف - في حاجة ماسة إلى اختصاصاتهم وخبراتهم، تحقيقاً للمصالح العامة .	٣٧١
مجال الشورى	٣٧٢
حكم الشورى في المجال المحدد لها شرعاً، بالنسبة للحاكم، وجهاز الحكم في الدولة، ابتداءً وانتهاءً : ..	٣٧٧
هل رئيس الدولة ملزم شرعاً باتخاذ الرأي الذي انتهى إليه مجلس الشورى، بالإجماع أو بالأغلبية ؟	٣٧٩
لم يحدد التشريع الإسلامي طرائق العدل فيما لم يرد فيه نص لتحقيقه عملاً، أو تنفيذ ما يقتضيه :	٣٨١
البرهان القوي الذي يستند إليه رئيس الدولة يميز له مخالفة مجلس شوره :	٣٨٢
سنة الخلفاء الراشدين مضت على الالتزام بالرأي الذي ينتهي إليه مجلس الشورى فيما لا نص فيه، غير أنهم كانوا يختلفون في طرائق تنفيذ الحكم :	٣٨٣
مذهب القائلين بجواز أن يخالف رئيس الدولة المجتهد ما انتهت إليه الشورى من رأي في مسألة مجتهد فيها : ..	٣٨٥
كل مبدأ في التشريع السياسي كان يلتزم به بمقتضى الوازع الديني، يجب أن يجعل ملزماً بمقتضى النظام الديني، إذا رُقِّ وازع الدين أو ضُغف .	٣٩٣
فلسفة التشريع السياسي الإسلامي في أساس الشورى، بما هي ضرب من الاجتهاد بالرأي الجماعي في شؤون السياسة والحكم بوجه خاص :	٣٩٤
الإسلام يعتد بطاقات الفكر الإنساني المتجددة، ولكنه - في الوقت نفسه - يفترض فيها الخطأ والصواب : ..	٣٩٧
الشورى واجبة بوجوب موضوعها ابتداءً وانتهاءً :	٣٩٩
الخلاصة الجامعة لبحث مبدأ الشورى، دعامة أساسية من دعائم سياسة الحكم في الإسلام :	٤٠٠
أ- المسؤولية صفة تكريم وتشريف :	٤١٥
ب- مسؤولية الإنسان المسلم قبل نفسه تتبدى في وجوب اجتناب نوازع الطغيان ودواعي الهوى :	٤١٦
ج- المسؤولية الفردية الدينية :	٤١٦
د- المسؤولية الفردية الدنيوية مزدوجة :	٤١٧
هـ- المسؤولية تبرر الحرية التي هي مظهر الشخصية الإنسانية العاملة المستقلة :	٤١٨
و- الفرد في نظر الشريعة كائن حي حر مستقل مسؤول :	٤١٩
ز- ثمرة المسؤولية الفردية من الناحيتين النظرية والعملية :	٤١٩
ح- المسؤولية الجماعية في القرآن الكريم :	٤١٩
فهرس الموضوعات	٤٢٧